أخبار قصيرة

المستثمرون العراقيون مستعدون للإستثمار في خوزستان

أشار رئيس لجنة الزراعة في البرلمان العراقي إلى القدرات الزراعية لمحافظة خوزستان (جنوب غرب ايران)، وقال: إن المستثمرين العراقيين مستعدون للاستثمار في المجال الزراعي في هذه المحافظة.

وقال فالح الخزعلي، مساء الخميس، في اجتماع مع رئيس منظمة الجهاد الزراعي في محافظة خوزستان: تمت زيارة مختلف أقسام المديرية العامة للجهاد الزراعي في خوزستان للتعاون المشترك بين إيران والعراق، وخاصة بين محافظتي البصرة وخوزستان، القريبتين جغرافياً من بعضهما البعض، وكذلك التبادل العلمي والعملي ونقل الخبرات والمعارف والمعدات والزراعة والري الحديث.

وأضاف الخزعلي: بناء على الإحصائيات والأرقام، تتمتع الجمهورية الإسلامية بشكل عام ومحافظة خوزستان بشكل خاص بقدرة عالية جداً في مجال الزراعة، والتي نحتاج إلى استغلالها في ضوء العلاقات العميقة بين البلدين والمصالح المشتركة. وتابع: نعتقد أن البلدين يتمتعان بموارد علمية وعملية وبشرية عالية ويمكننا تحقيق نتائج جيدة في هذا الصدد من خلال التعاون المشترك.

إنتاج السيارات في إيران يزداد ٢٠٪

قال المدير العام لصناعة السيارات بوزارة الصناعة والمناجم والتجارة: إن نمواً نسبته ٢٠ بالمائة طرأ على عملية إنتاج السيارات في ايران منذ بداية السنة الايرانية الجارية (٢١ آذار/مارس الماضي) وحتى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري. وأضاف عبد الله توكلي لاهيجاني: تم إنتاج ٧٤٢ ألف سيارة شخصية خلال هذه الفترة. موضحاً ان هذا العدد يشير الى زيادة بنسبة ٢٠ بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، حيث بلغ عدد السيارات المنتجة ٦٢١ ألفاً. وتابع: تم خلال الفترة المذكورة إنتاج ١٠٧ آلاف سيارة بيك آب، ما يشير الى زيادة قدرها ٤٣ بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الفائت. وقال توكلي لاهيجاني: إن زيادة طرأت أيضاً على إنتاج سيارات "فان" خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الايراني الجاري، إذ تم إنتاج ٢٣٠٠ سيارة بنمو قدره ٣ بالمائة، إضافة إلى إنتاج ٢٥ ألف سيارة ثقيلة بما فيها الشاحنات والشاحنات الصغيرة والساحبات بنمو نسبته ٢٦ بالمائة؛ فضلاً عن إنتاج ٣٩٤ ألف دراجة نارية بزيادة قدرها ٤١ بالمائة.

إيران نائباً لرئيس إجتماعات أوبك لعام ٢٠٢٤

انتخبت ايران نائباً لرئيس اجتماعات أوبك لعام ٢٠٢٤، وذلك في الدورة الـ١٨٧ لمنظمة البلدان المصدرة للنفط والتي أنهت أعمالها أمس الجمعة. وأفادت وزارة النفط الايرانية، إنه تم انتخاب الغابون وايران حسب الترتيب الأبجدي رئيساً ونائباً للرئيس لاجتماعات أوبك في العام المقبل. وبناء على النظام التأسيسي لأوبك، فانه في حالة غياب الرئيس (وزير النفط الغابوني) في الاجتماعات الوزارية لأوبك، فان نائب الرئيس يتولى إدارة الاجتماعات.

جرائم حرب بشعة للإحتلال في غزة.. تدمير الاقتصاد والمعيشة

الوفاق/ وكالات

أزاحت الهدنة المؤقتة التي تم التوصل إليها بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والكيان الصهيوني عن جرائم حرب اقتصادية بشعة ارتكبها الاحتلال الذي استهدف قتل مظاهر الحياة في قطاع غزة، وما عمّره سكان غزة خلال سنوات طويلة دمرته آلة الحرب القذرة خلال أسابيع.

ومن أكبر جرائم الحرب ما نتج عن القصف الصهيوني المتواصل لمدة ٥٠ يوماً من دمار هائل حل بالمنشآت الاقتصادية والمحال التجارية والزراعة ومزارع الأبقار والدواجن، وتخريب الخدمات العامة والمستشفيات والمساجد والكنائس وهدم البنية التحتية وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق.

وكشفت الهدنة التي جاءت بعد قرابة ٥٠ يوماً من العدوان الإسرائيلي، الذي بدأ يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عن دمار غير مسبوق لم يعهده الفلسطينيون على صعيد المنشآت الاقتصادية والتجارية التي عادة ما كانت تتعرض للاستهداف خلال الحروب وجولات التصعيد الممتدة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠٢٣.

وعقب بدء سريان الهدنة منذ ٥ أيام، وثق الفلسطينيون دماراً هائلاً حل بالمولات التجارية والمحال نتيجة تعمد الاحتلال الإسرائيلي استهدافها سواء بالقصف الصاروخي أو المدفعي، إلى جانب إطلاق جنود الاحتلال النار بشكل مباشر على هذه المنشآت خلال العملية البرية في القطاع.

وتسببت هذه الحرب في خروج الكثير من هذه المنشآت الإنتاجية والتجارية عن الخدمة وتحويل بعضها إلى كومة من الرماد يصعب من خلالها العودة للعمل في وقت قريب قبل إجراء عملية إعادة إعمار وترميم كاملة لها لاسيما المنشآت الموجودة في منطقة غرب مدينة غزة.

وبدا واضحاً تعمد الآلة العسكرية الصهيونية استهداف هذه المنشآت بهدف إعادة قطاع غزة عقوداً للوراء وإفراغه من الحركة التجارية التي هي بالأساس محدودة بفعل الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦.

مسح أراض زراعية كاملة

وإلى جانب هذا الأمر، فقد مسح القصف الإسرائيلي أراض زراعية كاملة وتسبب في تلف محاصيلها وتحويل عشرات الدونمات من الأراضي إلى أراض غير صالحة للزراعة في الفترة الحالية جراء طبيعة المواد التي تحملها الصواريخ والقنابل التي قصفت بها غزة.

في الوقت ذاته، فان مزارع الدواجن والمواشي لم تسلم هي الأخرى من القصف الإسرائيلي ما تسبب في نفوق عدد كبير منها وتكبيد أصحابها خسائر بملايين الشواكل الإسرائيلية ولا سيما أن عدداً كبيراً منهم يتكبد خسائر كبيرة منذ جائحة كورونا عام ٢٠١٩.

ووفق تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، فان ٥٠ بالمائة من المساكن في القطاع تضررت جراء القصف، في حين أن ٤٠ ألف وحدة سكنية تم هدمها بالكامل خلال الحرب الراهنة، جراء إلقاء أكثر من ٣٢ ألف طن من المتفجرات وأكثر من ١٣ ألف قنبلة على القطاع.

وحسب تلك البيانات الرسمية، فان ٩٥ مقراً حكومياً تم تدميره، علاوة على ٢٥٥ مدرسة ٦٣ منها خرجت بالكامل عن الخدمة، فضلاً عن أن ٧٦ مسجداً دمر بشكل كامل، و١٦٥ مسجداً تضرر بشكل جزئي، علاوة على ثلاث كنائس تم استهدافها في القصف الإسرائيلي إلى جانب ٢٥ مستشفى خرجت عن الخدمة، بالإضافة إلى ٥٢ مركزاً صحياً.

ولا توجد إلى الآن تقديرات نهائية عن حجم الخسائر التي لحقت بالقطاع بشكل كامل أو حتى القطاع الاقتصادي في غزة جراء تلك الحرب الإجرامية. وفي عام ٢٠١٤، رصدت الدول المانحة مبلغ ٤/٥ مليارات دولار لصالح عملية إعادة إعمار غزة، في الوقت الذي تم فيه رصد أكثر من مليار دولار في أعقاب عملية "حارس الأسوار" عام ٢٠٢١، كان أبرزها الدور القطري والمصري في عملية الإعمار.

> وثّق الفلسطينيون دماراً هائلاً حلّ بالمولات التجارية والمحال نتيجة تعمد الاحتلال الصهيوني استهدافها سواء بالقصف الصاروخي أو المدفعي، إلى جانب إطلاق جنود الاحتلال النار بشكل مباشر على هذه المنشآت

دمار كبير في القطاع الاقتصادي

اليوم، يبدو المشهد مختلفاً في القطاع جراء الدمار الكبير الذي حل بالقطاع الاقتصادي الذي سيبقى يعاني سنوات عدة بفعل ما لحق به من استهداف مركز من قبل آلة الحرب الإسرائيلية، وحجم الدمار الذي لم تسلم منه أي من المنشآت في غزة على مدار نحو ٥٠ يوماً.

ووفق تقديرات اقتصادية، فان إجمالي الدورة الاقتصادية في القطاع لا تتجاوز مبلغ ٣ مليارات دولار قبل الحرب جراء الحصار الإسرائيلي وآثار الحروب السابقة، وهو مبلغ قد ينخفض أكثر خلال الفترة المقبلة إذا لم تكن هناك عملية إعادة إعمار أو استمرت الحرب بشكل أطول.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، فان إجمالي الخسائر الفلسطينية من الناتج المحلي الإجمالي بالحد الأدنى وبشكل تراكمي، نتيجة الحصار المفروض على غزة، منذ أكثر من عقد ونصف العقد، بلغت أكثر من ٣٥ مليار دولار، أي ما يعادل عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للقطاع.

اللافت أن التقرير الصادر خلال العدوان الحالي أشار إلى أن مؤشرات الاقتصاد الكلي تشير إلى أن مساهمة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين قبل عام ٢٠٠٦، كانت تمثل حوالي ٣٦٪، لتبدأ بالتراجع التدريجي نتيجة ما فرض على القطاع من حصار خانق على كل عوامل الإنتاج على مدار ١٧ عاماً مضت، لتصبح مساهمة هذا القطاع لا تتجاوز ١٧٪ في السنوات الأخيرة نتيجة تآكل القاعدة الإنتاجية.

تجارة إيران الخارجية تنمو ١٤٪

أعلن نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، مهدي صفري، انه في ظل استراتيجية الحكومة لتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار وجنوب شرق آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، زاد النمو التجاري للبلاد هذا العام بنسبة ١٢-١٤٪ مقارنة مع العام السابق.

وقال صفري، في تصريح للصحفيين يوم الخميس، على هامش زيارته لسكة حديد وجمارك إينتشه برون، وكذلك اللقاء مع المحافظ وبعض المديرين العامين لمحافظة غلستان (شمال): على الرغم من انخفاض أسعار بعض المواد بما في ذلك البتروكيماويات، في العالم، ولكن من حيث الحجم، شهدنا نمواً بنسبة ٥٧٪ في الصادرات.

وأعرب نائب وزير الخارجية عن أمله في نمو التجارة والصادرات في البلاد بنهاية العام الحالي، وأضاف: شعار هذا العام هو نمو الإنتاج، ومع مزيد من الاهتمام بهذا المجال، سيستمر نمو الصادرات.

وأشار صفري إلى موقع إيران الجغرافي في عبور البضائع من دول الجوار إلى دول أخرى، وقال: إن قدرة بلادنا في هذا القطاع تبلغ ٦٠ إلى ١٠٠ مليون طن عبور سنوياً، وإذا تحققت ستكسب إيران ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار سنوياً. وأضاف: نحن بحاجة إلى إنشاء وتطوير بنية تحتية مناسبة لسكك الحديد والطرق والبحر في المحافظات الحدودية، بما في ذلك غلستان، حتى نتمكن من الحصول على حصة من حجم الترانزيت.

في حفل تدشين "محطة مترو مدينة برند الجديدة"

رئيس الجمهورية يؤكد تحرك عجلة التقدم في البلاد

قال رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله ابراهيم رئيسي: إن العدو يسعى لوقف عجلة التقدم في البلاد؛ لكن محاولاته ستبوء بالفشل أمام إرادة شعب مصمم على المضي قدماً في طريق التقدم.

واعتبر آية الله رئيسي، الخميس، في كلمة ألقاها في حفل تدشين "محطة مترو مدينة برند الجديدة" جنوبي غرب طهران: إن تطوير البنية التحتية للنقل وتسهيل تنقل المواطنين يشكل إحدى ضرورات التنمية. موضحاً أن الحكومة ووزارة الطرق والبلدية وجميع الأجهزة المعنية الأخرى تعمل على توفير راحة المواطن وتذليل العقبات والمشاكل، مشيداً بجهود أمانة العاصمة طهران لتوسيع مترو الأنفاق وإمكانات النقل العام.

وأكد رئيس الجمهورية أن توسعة البنى التحتية للنقل البري والسككي والجوي تشكل جزء من سياسات وجدول أعمال الحكومة، قائلاً: إنه على الرغم من كل العقوبات والضغوطات، فان الحكومة لم تتخل عن العمل لتحقيق التنمية وهي عازمة على الاستمرار في تحريك عجلة التقدم في البلاد.

ويبلغ طول خط المترو الجديد بمدينة برند ٥٠ كيلومتراً ويبدأ من محطة "شاهد" في الخط الأول متجها نحو مدينة برند.

وتعد محطة برند آخر محطة ضمن عملية تطوير الخط الأول والهدف منها ربط مدينة برند بالشبكة العامة لمترو الأنفاق في طهران وتقديم خدمة النقل للمسافرين الى مدينة برند والمناطق المحيطة بها.

ويسهم هذا في توفير النقل السريع ومعالجة التداعيات البيئية الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري والاقتصاد اللافت في إنفاق الموارد الوطنية ووقت المسافرين.

تدشين أربعة آلاف وحدة سكنية

كما رعى رئيس الجمهورية، يوم الخميس، حفل تدشين ٤ آلاف و٣٨٠ وحدة سكنية ضمن مشروع "مهر" للسكن بمدينة برند.

وتم برعاية رئيس الجمهورية تسليم هذه الوحدات السكنية رسمياً لأصحابها. وكان مشروع مهر للسكن، قد بدأ عام ٢٠٠٩ بهدف بناء أكثر من ٩٥ ألف وحدة سكنية.

وزار الرئيس رئيسي مدينة برند الجديدة عام ٢٠٢٢ وتفقد مشروع مهر للسكن فيها، وأكد على ضرورة الإسراع في إكمال الوحدات السكنية غير المكتملة، إذ تم تدشين أكثر من ٦ آلاف منزل بنهاية عام ٢٠٢٢، وكذلك تدشين ٤ آلاف و٣٨٠ منزلاً متبقياً، وتم تسليمهما يوم الخميس رسمياً لأصحابها.

ومن المقرر كذلك بناء ٨ آلاف وحدة سكنية ضمن المشروع الوطني للسكن بمدينة برند الجديدة التي تضم ٤٥٠ ألف نسمة على أن تبدأ عملية البناء والتشييد قريباً.

دمشق وطهران تبحثان التعاون في المجال الصناعي

بحث وزير الصناعة السوري عبدالقادر جوخدار، الخميس، مع سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدمشق حسين أكبري، سبل تطوير وتعزيز علاقات التعاون في المجال الصناعي.

وناقش الجانبان التعاون في مجال الصناعات الهندسية والبتروكيميائية والإسمنت ومواد البناء والعمل المشترك في الصناعات القائمة على المعرفة والتكنولوجيا، إضافة للتعاون في مجال البحث العلمي لتطوير القطاع الصناعي.

وأكد جوخدار أهمية العمل المشترك للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية والاستراتيجية بين البلدين، وقدم عرضاً تعريفياً حول مجالات القطاع الصناعي في سورية (العام والخاص والحرفي)، وتمنى للسفير أكبري التوفيق والنجاح في مهامه في سبيل تحقيق المصلحة المشتركة للبلدين الصديقين.

من جهته، أكد السفير أكبري استعداد إيران للمساهمة بفاعلية في إعادة تأهيل وتطوير المنشآت الصناعية في سورية ووضع الإمكانات اللازمة لذلك.